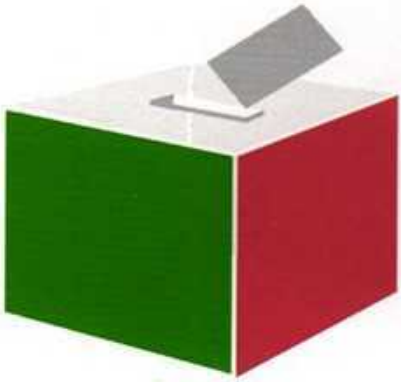
محمد عزوزي
دكتور في العلوم القانونية والسياسية
تخصص قانون خاص

السياسة الجنائية
في مواجهة الجرائم الانتخابية
دراسة فقهية - قضائية - مقارنة



- انتخاب أعضاء مجلس النواب.
- انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.
- انتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.
- انتخاب أعضاء الغرف المهنية.

تقديم الدكتور محمد بوزلافة
عميد كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية
بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الطبعة الأولى

دار أبي رقراق للطباعة والنشر

الفهرس

تقديم الكتاب 7

مقدمة 11

الباب الأول

مرتكزات السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم الانتخابية

الفصل الأول:

المحددات البنيوية للسياسة الجنائية في مواجهة الجرائم الانتخابية خلال المرحلة التحضيرية للانتخاب 41

الفرع الأول: نطاق التجريم الانتخابي خلال مرحلة إعداد لوائح الناخبين والمترشحين 43

المبحث الأول: جرائم إعداد اللوائح الانتخابية 44

المطلب الأول: جرائم القيد غير القانوني في اللوائح الانتخابية 46

الفقرة الأولى: استعمال وسائل احتيالية للتسجيل في اللوائح الانتخابية 47

الفقرة الثانية: جرائم القيد في اللوائح الانتخابية باستعمال شهادات مزورة أو تصريحات مدلسة 53

المطلب الثاني: جرائم القيد في أكثر من لائحة انتخابية أو الشطب منها دون موجب قانوني 58

الفقرة الأولى: جريمة القيد في أكثر من لائحة انتخابية 60

الفقرة الثانية: جرائم التشطيب غير القانوني من اللوائح الانتخابية 65

المبحث الثاني: الجرائم الانتخابية الواقعة خلال فترة الترشح الانتخابي 69
المطلب الأول: التنظيم القانوني لشروط وموانع الترشيح الانتخابي 71
الفقرة الأولى: شروط الترشح الانتخابي 72
أولا: شرط السن القانونية 73
ثانيا: شرط الجنسية 76
ثالثا شرط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية 77
رابعا: شرط القيد في اللوائح الانتخابية 77
خامسا: شرط المؤهل العلمي 78
الفقرة الثانية: موانع الترشيح (الشروط السلبية) 82
أولا: الفئات الممنوعة من الترشح بسبب انعدام الأهلية 83
ثانيا: الفئات الممنوعة من الترشح بسبب طبيعة وظائفها 85
المطلب الثاني: الجرائم الواقعة خلال مرحلة الترشيح الانتخابي 88
الفقرة الأولى: الجرائم التي تقع على مستندات ووثائق الترشيح الانتخابي 89
الفقرة الثانية: جريمة تعدد الترشيحات الانتخابية 94
الفرع الثاني: الجرائم الانتخابية الواقعة خلال مرحلة الدعاية الانتخابية 97
المبحث الأول: الجرائم الماسة بالإجراءات التنظيمية للدعاية الانتخابية 99
المطلب الأول: الجرائم الماسة بشكل الدعاية الانتخابية 100
الفقرة الأولى: الجرائم المخلة بالتجمعات والمظاهرات الانتخابية 101
أولا: الجرائم المخلة بالاجتماعات الانتخابية العمومية 102
ثانيا: الجرائم المخلة بالمظاهرات في الطرق العمومية 106

الفقرة الثانية: الجرائم الانتخابية المخلة بواجب الحياد الانتخابي 110

أولا: الجرائم المخلة بواجب حياد السلطة العامة 110

ثانيا: جريمة الاستطلاع المسبق للرأي العام الانتخابي 116

المطلب الثاني: الجرائم المخلة بالضوابط الزمنية والمكانية للدعاية الانتخابية 119

الفقرة الأولى: الجرائم المخلة بالضوابط الزمنية المنظمة للحملة الانتخابية 119

الفقرة الثانية: الجرائم المخلة بالضوابط المكانية للدعاية الانتخابية 125

أولا: جريمة تعليق الإعلانات الانتخابية خارج الأماكن المحددة لها 126

ثانيا: تخلي المترشح أووكيل لائحة الترشيح للغير عن الأماكن المخصصة لإعلاناته الانتخابية 130

ثالثا: استعمال أو السماح باستعمال أماكن الدعاية الانتخابية لغير الغرض المخصص لها 131

رابعا: تلبس المترشح أو غيره باستعمال المساحة المخصصة للإعلانات الانتخابية لمرشح آخر 132

المبحث الثاني: الجرائم الماسة بموضوع ووسائل الدعاية الانتخابية وتنظيمها المالي 133

المطلب الأول: الجرائم الماسة بموضوع ووسائل الدعاية الانتخابية 134

الفقرة الأولى: الجرائم الماسة بموضوع ووسائل الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في القوانين الانتخابية 135

أولا: الجرائم الماسة بموضوع الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في القوانين الانتخابية 135

ثانيا: الجرائم الماسة بالأدوات والوسائل المستخدمة في الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في القوانين الانتخابية 142

الفقرة الثانية: الجرائم الانتخابية الماسة بموضوع ووسائل الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في قانون الصحافة والنشر 148

أولا: الجرائم الماسة بالنظام العام خلال فترة الدعاية الانتخابية 149

ثانيا: الجرائم الماسة بالشرف والحياة الخاصة للأفراد 158

المطلب الثاني: الجرائم الماسة بالتنظيم المالي للدعاية الانتخابية 165

الفقرة الأولى: جرائم الاعتداء على مصدر تمويل الدعاية الانتخابية 165

أولا: التنظيم القانوني لتمويل الدعاية الانتخابية 166

ثانيا الجرائم الماسة بمصادر التمويل الانتخابي 174

الفقرة الثانية: جرائم تجاوز الحد الأقصى للإنفاق الانتخابي 181

الفصل الثاني:

المحددات البنيوية للسياسة الجنائية في مواجهة الجرائم الانتخابية أثناء وبعد سير العمليات الانتخابية 189

الفرع الأول: نطاق التجريم الانتخابي خلال مرحلة التصويت 190

المبحث الأول: الجرائم الماسة بشرعية التصويت الانتخابي 190

المطلب الأول: جرائم منع ممارسة حق التصويت 192

الفقرة الأولى: جرائم منع ممارسة حق التصويت باستعمال التهديد 192

أولا: الجرائم الماسة بحق الانتخاب باستعمال الاعتداء المادي 193

ثانيا: الجرائم الماسة بحق التصويت باعتماد الإكراه المعنوي 197

الفقرة الثانية: جرائم منع ممارسة حق التصويت باستعمال التدليس أو الإغراء 199

أولا: جرائم منع ممارسة حق التصويت باستعمال أساليب تدليسيه 199

ثانيا: جرائم منع حق التصويت باستعمال الإغراء 201

المطلب الثاني: جرائم التصويت المخالفة للقانون 204

الفقرة الأولى: جريمة التصويت الانتخابي رغم فقدان الأهلية أو بناء على قيد غير مشروع 204

الفقرة الثانية: جرائم التصويت المتعدد والتصويت بانتحال اسم أو صفة الغير 207

أولا: جرائم التصويت المتعدد 207

ثانيا: جريمة التصويت الانتخابي بانتحال اسم أو صفة الغير 210

المبحث الثاني: الجرائم المخلة بانتظام وحرية التصويت الانتخابي 213

المطلب الأول: جرائم الإخلال بحسن سير وانتظام عملية التصويت 213

الفقرة الأولى: جرائم تعريض أعضاء مكتب التصويت للعنف أو للتهديد أو للإهانة 214

الفقرة الثانية: جرائم الدخول لمكتب التصويت وإحداث اضطراب في سير عمليات التصويت أو تهديد الأمن والنظام العام به 219

المطلب الثاني: جرائم التأثير على الناخبين 226

الفقرة الأولى: جرائم التأثير على الناخب باستعمال أساليب الإكراه المادية والمعنوية 227

أولا: جريمة التأثير على الناخبين باستعمال العنف أو التهديد أو التخويف 227

ثانيا: جريمة اقتحام قاعة التصويت لمنع حرية التصويت الانتخابي..... 230
الفقرة الثانية: جرائم التأثير على الناخبين باستعمال وسائل الترغيب..... 233
أولا: أركان جريمة الرشوة الانتخابية..... 235
ثانيا: عقوبة جريمة الرشوة الانتخابية..... 248
الفرع الثاني: نطاق التجريم الانتخابي خلال مرحلة ما بعد الاقتراع..... 249
المبحث الأول: جرائم انتهاك سرية التصويت الانتخابي والاعتداء على صناديق الاقتراع..... 250
المطلب الأول: جرائم انتهاك سرية التصويت الانتخابي..... 250
الفقرة الأولى: شروط تحقق مبدأ سرية التصويت الانتخابي..... 251
أولا: الشروط الواجب توفرها في مكان التصويت لتحقق مبدأ السرية..... 251
ثانيا: شروط تحقق مبدأ السرية من حيث إجراءات التصويت الانتخابي..... 253
الفقرة الثانية: تجريم انتهاك سرية التصويت الانتخابي..... 257
المطلب الثاني: جرائم الاعتداء على صناديق الاقتراع..... 260
الفقرة الأولى: جريمة كسر صندوق الاقتراع..... 261
الفقرة الثانية: جريمة خطف صندوق الاقتراع..... 265
المبحث الثاني: جرائم التأثير على سلامة الفرز وإعلان النتيجة..... 269
المطلب الأول: الجرائم الماسة بأوراق التصويت..... 270
الفقرة الأولى: الجرائم التي يرتكبها ذوي الصفة ضد أوراق التصويت..... 271
الفقرة الثانية: الجرائم التي يرتكبها الغير ضد أوراق التصويت..... 275

المطلب الثاني: جرائم الأشخاص المسؤولين عن عملية الفرز وإعلان النتائج 276

الفقرة الأولى: جريمة امتناع الأشخاص المسؤولين بمكتب التصويت عن فرز الأصوات وإعلان النتائج 277

أولا: جريمة امتناع أعضاء مكتب التصويت عن تنفيذ الالتزامات التي عهد بها إليهم 278

ثانيا: امتناع أعضاء مكتب التصويت عن تسليم محضر العمليات الانتخابية لممثل لائحة ترشيح أو ممثل مترشح 280

الفقرة الثانية: جريمة إعلان نتيجة الانتخاب خلافا للحقيقة 282

الباب الثاني
الأحكام الخاصة بالجرائم الانتخابية

الفصل الأول:

الأحكام الموضوعية للمسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية 289

الفرع الأول: مرتكزات السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم الانتخابية على مستوى قواعد الموضوع 290

المبحث الأول: المبادئ المؤطرة لسياسة التجريم والعقاب في مواجهة الجرائم الانتخابية 290

المطلب الأول: مبدأ الشرعية 291

الفقرة الأولى: شرعية الجرائم والعقوبات الانتخابية 292

أولا: مضمون مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات 292

ثانيا: مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الانتخابية 294

الفقرة الثانية: القواعد المستمدة من مبدأ الشرعية في الجرائم الانتخابية 300

أولا: قاعدة التفسير الضيق للنصوص الجنائية الانتخابية 300

ثانيا: قاعدة ترجيح النصوص الجنائية الانتخابية على النصوص الجنائية العامة 304

المطلب الثاني: مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية 305

الفقرة الأولى: مفهوم مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية وتطبيقاته 306

الفقرة الثانية: استثناءات مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية 307

أولا: المسؤولية الجنائية للمرشح عن تصرفات تابعيه في الجرائم الانتخابية 307

ثانيا: المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن الجرائم الانتخابية 311

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة الانتخابية وأركانها 319

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للجريمة الانتخابية 319

الفقرة الأولى: الجريمة الانتخابية جريمة عادية 320

الفقرة الثانية: الجريمة الانتخابية جريمة سياسية 321

أولا: المعيار الذاتي 322

ثانيا: المعيار الموضوعي 323

ثالثا: المعيار المختلط 324

المطلب الثاني: أركان الجريمة الانتخابية 325
الفقرة الأولى: الركن المادي للجريمة الانتخابية 325
أولا: السلوك الانتخابي المجرم 326
ثانيا: النتيجة الاجرامية 328
ثالثا: العلاقة السببية 330
رابعا: المحاولة في الجريمة الانتخابية 331
الفقرة الثانية: الركن المعنوي 335
أولا: القصد الجنائي العام في الجرائم الانتخابية 336
ثانيا: القصد الجنائي الخاص 338
الفرع الثاني: قصور تقنيات التجريم والعقاب عن الجرائم الانتخابية 340
المبحث الأول: تمظهرات تعثر سياسة التجريم والعقاب في مواجهة الجرائم الانتخابية 340
المطلب الأول: التجريم الناقص لبعض الممارسات الضارة بالعملية الانتخابية 341
الفقرة الأولى: الولائم الانتخابية 342
الفقرة الثانية: الامتناع عن التصويت دون عذر مشروع 345
الفقرة الثالثة: جرائم تشكيل المكاتب المسيرة للمجالس المنتخبة 350
الفقرة الرابعة: جريمة هدم المباني أو تعييب الوسائل واللوازم الانتخابية 354
المطلب الثاني: قصور آليات التجريم الانتخابي 356
الفقرة الأولى: عدم قابلية الجرائم الانتخابية للبروز وإشكالية الإحالة على القضاء الزجري 356

الفقرة الثانية: ضعف نجاعة تقنية التجريم الاستباقي 360

المبحث الثاني: معيقات السياسة العقابية 364

المطلب الأول: العقوبات المقررة للجرائم الانتخابية وسؤال الفعالية 365

الفقرة الأولى: العقوبات الأصلية 366

أولا: العقوبات السالبة للحرية 367

ثانيا: العقوبات المالية 368

الفقرة الثانية: العقوبات الإضافية 369

أولا: الحرمان المؤقت من ممارسة الحقوق الوطنية أو التجريد منها 370

ثانيا: عقوبة الحرمان من التصويت ومن الترشح للانتخابات 375

المطلب الثاني: نظام تفريد العقاب في الجرائم الانتخابية ومتطلبات تحقيق الأثر الردعي للعقوبات 376

الفقرة الأولى: ظروف التشديد في الجرائم الانتخابية 377

أولا: ظروف التشديد المادية 377

ثانيا: ظروف التشديد الشخصية 383

الفقرة الثانية: مدى فعالية العقوبات المقررة للجرائم الانتخابية 387

أولا: ضعف الأثر الردعي للعقوبات المقررة للجرائم الانتخابية 388

ثانيا: مظاهر عدم تناسب العقوبات مع جسامة الجرائم 391

الفصل الثاني:

الأحكام المسطرية للمسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية 399

الفرع الأول: الأحكام المسطرية للمسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية خلال مرحة ما قبل المحاكمة 400

المبحث الأول: محدودية القواعد المسطرية المطبقة على الجرائم الانتخابية خلال مرحلة ما قبل المحاكمة 400

المطلب الأول: محدودية الصفة الضبطية لرئيس مكتب التصويت 401

الفقرة الأولى: اختصاصات الضبط الإداري المخولة لرئيس مكتب التصويت 402

الفقرة الثانية: اختصاصات الضبط القضائي المخولة لرئيس مكتب التصويت 406

المطلب الثاني: المحاكم المختصة بالنظر في الجرائم الانتخابية 408

الفقرة الأولى: المحاكم المتخصصة 409

الفقرة الثانية: المحاكم العادية 410

المبحث الثاني: قيود المتابعة في الجرائم الانتخابية 412

المطلب الأول: القيود العامة 413

الفقرة الأولى: الطلب كقيد من قيود المتابعة 413

الفقرة الثانية: القيد الشخصي: توقف المتابعة على إذن 415

المطلب الثاني: القيود الوقتية 420

الفقرة الأولى: اشتراط ظهور النتائج لإثارة المتابعة 420

الفقرة الثانية: التقادم 422

الفرع الثاني: الأحكام المسطرية الخاصة بالمسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية خلال مرحلة المحاكمة 424

المبحث الأول: أحكام الدعوى العمومية الانتخابية 424

المطلب الأول: محدودية القواعد العامة للتحري عن الجرائم الانتخابية 425

الفقرة الأولى: مدى فعالية القواعد العامة في إثبات الجرائم الانتخابية 427

الفقرة الثانية: التقاط المكالمات الهاتفية بين النجاعة والانتقاد 432

أولا: نجاعة التقاط المكالمات الهاتفية في كشف وإثبات الجرائم الانتخابية 434

ثانيا: الانتقادات الموجهة لعملية التقاط المكالمات الهاتفية لإثبات الجرائم الانتخابية 440

المطلب الثاني: الخصوصيات المسطرية المتعلقة بالجرائم الانتخابية 445

الفقرة الأولى: الدعوى المدنية التابعة في الجرائم الانتخابية 445

أولا: الأحكام العامة لتحريك الدعوى المدنية التابعة 446

ثانيا: أحكام المطالبة بالحق المدني في الجرائم الانتخابية 448

الفقرة الثانية: التقادم وخصوصياته في الجرائم الانتخابية 451

أولا: أحكام التقادم في القانون الانتخابي المغربي 452

ثانيا: مبررات تخفيض مدة التقادم في الجرائم الانتخابية 455

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على الانتخابات ودورها في مواجهة الجرائم الانتخابية 458

المطلب الأول: دور القاضي الانتخابي في كشف وإبراز الجرائم الانتخابية 459

الفقرة الأولى: دور القضاء الانتخابي في مراقبة الأعمال التمهيدية للعملية الانتخابية 460
أولا: الرقابة القضائية على معايير التقطيع الانتخابي 461
ثانيا: الرقابة على أهلية الانتخاب والترشيح 469
ثالثا: الرقابة على مرحلة الدعاية الانتخابية 471
الفقرة الثانية: الرقابة القضائية على الأعمال التنفيذية المتعلقة بالاقتراع 474
أولا: مراقبة عملية التصويت 475
ثانيا: مراقبة عملية فرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج 478
المطلب الثاني: طبيعة علاقة القاضي الانتخابي بالقاضي الجنائي 480
الفقرة الأولى: مظاهر استقلال القاضي الجنائي عن القاضي الانتخابي 481
أولا: حالة صدور حكم جنائي بالإدانة لوجود سلوك انتخابي منحرف لا يلزم قاضي الانتخاب بإلغاء نتيجة الاقتراع 482
ثانيا: حالة إعلان قاضي الانتخاب إلغاء الانتخاب لوجود غش انتخابي لا يلزم القاضي الجنائي إدانة من اقترفه 489
الفقرة الثانية: مظاهر التعاون بين القاضي الانتخابي والقاضي الجنائي 490
الخاتمة 495
الفهرس 497



محمد عـزوزي

- دكتور في العلوم القانونية والسياسية
-تخصص قانون خاص-
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص.
- ماستر في الإدارة الترابية.
- إجازة في القانون الخاص.
- أستاذ زائر -سابقا- بكلية الحقوق بفاس.

يتناول هذا الكتاب أوجه الحماية الجنائية التي تقرها المنظومة التشريعية المغربية للعمليات الانتخابية في كل القوانين المنظمة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية ببلادنا. وهي تلك المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب والقانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين والقانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية وفي القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات. وأيضا تلك المنصوص عليها في القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

كما يتناول أيضا، الأحكام الموضوعية والشكلية للمسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية، ودور القضاء في تفعيل الحماية الزجرية للانتخابات، من خلال تطعيم هذه الدراسة بكم هائل من الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة بهذا الخصوص، فضلا عن مقارنة القوانين الانتخابية المغربية مع قوانين انتخابية أجنبية خاصة القانون الفرنسي والقانون المصري.

ISBN 978-9-920-34955-0

9 789920 349550

الثمن : 150 درهما